- 13 -

فرص ضائعة

لم تستغرق القيادة إلى أي مكان في بغداد، قبل وقوع الحرب، أكثر من خمس عشرة دقيقة، على وجه التقريب. امتدت شبكة من الطرق السريعة الكبيرة في أنحاء المدينة كافة. أمكن لسائقي العربات القيادة وفق حدود السرعة، أو ما يفوقها، بينما التزم الجميع مجازاتهم، وامتثلوا لإشارات المرور. عمل رجال المرور - بقمصانهم، وقبعاتهم، وقفازاتهم البيضاء - على تسيير حركة العربات عند التقاطعات المزدحمة. اتسمت حركة المرور بالخفة، بالنظر إلى القيود المفروضة على استيراد السيارات. إن رغب العراقي في اقتناء سيارة ما، فقد كان يتعين عليه وضع اسمه ضمن قائمة في وزارة التجارة العراقية، لترده رسالة بعد خمس سنوات، إن كان الحظ حليفه، بغية إعلامه بوجود سيارة جاهزة للشراء، بسعر مدعوم من قبل الدولة. تعين على العراقي القبول بما يتوافر له من سيارات، سواء أكانت من طراز تويوتا، أم فولكسفاغن، أم لادا الروسية الصنع. رغب الجميع، بلا ريب، في اقتناء السيارات الأمريكية، من طراز كابريس على سبيل المثال، بكل ما تتسم به من مواصفات. كره صدام واشنطن، في الحقيقة، ولكن العراقيين أحبوا ديترويت.

تجسد التغيير الأبرز في حياة العراقيين، بعد وقوع الحرب، في حركة المرور. توقفت إشارات المرور عن العمل، ليبدأ الناس في قيادة عرباتهم على الجانب الخاطئ من الطريق، مطمئنين إلى تغيب رجال الشرطة عن أعمالهم. اندفعت العربات فوق أرصفة المشاة، ناهيك عن استعانة بعضهم بعمال البناء، لإزالة أجزاء من الأرصفة التي تتوسط الطرقات أمام بيوتهم؛ بغية التمكن من الانعطاف عبرها.

لم يمثل انعدام القانون سوى جزء من المشكلة. أغلقت القوات الأمريكية الشوارع، بالقرب من قواعدها في المدينة، بغض النظر عن مدى أهميتها. عمد الجيش

الأمريكـي، علاوة على ذلك؛ بغية حماية المنطقة الخضراء، إلى إغلاق أحد الجسور الممتـدة فوق نهر دجلـة، ناهيك عن طريقين سريعين، يربطـان غرب وشمال بغداد بمركزهـا. ما انفك منظر الطرق المغلقة يذكـر العراقيين، بصورة يومية، بوقوعهم تحـت الاحتلال، وقد أسهم ما يعترضها من حواجز في إثارة الغضب من الأمريكيين بما يفوق أياً من الأمور الأخرى على وجه التقريب.

تجذرت المشكلة الكبرى، بـكل الأحوال، في سياسة سلطة الائتلاف المؤقتة، بكل مـا يدفعها من نوايا حسنة. ألغى بيتر مكفرسون، مسؤول بريمر الاقتصادي، الرسوم المفروضة على الواردات، بما يشمل الضريبة على السيارات، التي يمكن أن تبلغ 100% من قيمة العربة ذاتها. عمد مقاولون مهرة، في غضون أيام، إلى استيراد أعداد كبيرة من السيارات المستعملة، من دول مثل ألمانية وهولندة، ليهرع العراقيون، الذين عملوا على ادخار أموالهم، لشراء السيارات، للمرة الأولى، أو تزويد العائلة، كما في العديد مـن الحالات، بسيارتها الثانية. أشارت تقديرات سلطـة الائتلاف المؤقتة إلى شحن نصـف مليون عربة إلى العراق، في أثناء تسعة الأشهر الأولى من الاحتلال، بما يفوق ضعف عـدد السيارات الموجودة هناك في المقـام الأول. تملكت الفرحة العراقيين، قبـل أن يتعيـن عليهم القيادة إلى مكان مـا، أو ملء خزانات الوقـود. نعم، لقد كانوا يتربعون فوق ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، ولكن مصافيهم عجزت عن إنتاج ما يكفي من الوقود لسد احتياجات السيارات الجديدة كافة. امتدت طوابير الانتظار أميـالاً أمام محطات الوقود، لتدفـع السلطة إلى منح ملايين الـدولارات لهاليبرتون يومياً، بغية نقل الوقود من الكويت وتركية. أسهم ازدياد عدد السيارات الجديدة على الطرقات، بكل الأحوال، بغض النظر عن مشكلة الوقود، في رفع مستوى الازدحام إلى حد بعيد.

لـم يكن العراقيون وحدهم من يتذمر بالنتيجة. ازداد غضب الجنود الأمريكيين، علـى حد سواء، جـراء الوقوع في شـرك الازدحام المروري. منعـت سلطة الائتلاف عناصـر شرطة المرور من تحريـر المخالفات، بالرغم من عودتهم إلى أعمالهم بعد بضعة أشهر من وقوع الاحتلال. لم يكن ما يتسمون به من فساد بخافٍ على أحد، وقد

اعتادوا إرغام السائقين على دفع الأموال، عوضاً عن منحهم الاستدعاءات للمثول أمام المحكمة. استندت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى مبادئها، فيما يتعلق بذلك الموقف، بالرغم مما ينتج عنه من إعاقة للحركة المرورية في العراق.

بدا الحل واضحاً في نظر الجنرال مارتن ديمبسي، قائد الفرقة المدرعة الأولى، الوحدة العسكرية المسؤولة عن بغداد. أصدر الرجل أوامره بوضع قانون جديد للمرور، لتوكل المهمة، في نهاية المطاف، إلى النقيب جون سماذرز، محامي الإصابات الشخصية المنتمي إلى ماريلاند.

انتسب سماذرز إلى قوات الاحتياط، ليلتحق بفريق الجيش للشؤون المدنية، العامل مع سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارة بغداد. بلغ الرجل الخامسة والأربعين من العمر، وإن حظي بمظهر من يصغره بجيل كامل من الجنود، بما لا يشمل شعره الشائب، وسلوكه الجدي. تلقى سماذرز ثلاث نجوم برونزية لخدمته في العراق، جراء إحباط كمين في جنوب بغداد، بعد يوم من تحريرها، ناهيك عن القبض، في غضون بضعة الأسابيع الآتية، على اثنين من المطلوبين الخمسة والخمسين للبنتاغون، بمشاركة فريق الاستجابة السريعة التابع له، وإحباط إحدى سرقات البنوك، واستعادة مبلغ 6.3 ملايين دولار، علاوة على عشر تحف مسروقة من متحف بغداد.

علم سماذرز عن قوانين المرور إلى حد ما، بوصفه مدعياً عاماً سابقاً في إحدى المقاطعات. تمثلت خطوته الأولى في قراءة نسخة مترجمة عن قانون السير العراقي، ليرتئي فيه كارثة حقيقية. أمكن لضباط المرور مصادرة أي من السيارات دون إذن من القاضي، ناهيك عن تحصيل الغرامات بصورة فورية، وسجن السائقين مدة سنتين بتهمة توجيه الإهانة، لا أكثر. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «لم يكن هنالك تعريف لما يتمتع به رجال الشرطة من سلطات، عدا ما يرغبون القيام به».

بدأ سماذرز في إعادة صياغة قانون المرور، بمساعدة صديق من القضاة العراقيين. استغرقه الأمر ثلاثة أسابيع، ليبلغ عدد صفحات المسودة ثلاثاً وخمسين، بما يفوق ضعف القانون القديم، ويتضمن قيود الاحتلال الأمريكي كافة. قصر الرجل

سلطـة ضباط المرور على إصـدار مخالفات تدفع في المحاكم، ناهيك عن مصادرة رخص القيادة. إن رغب السائقون في الاعتراض على المخالفات، فقد كان بمقدورهم القيام بذلك في محاكم مرورية جديدة، تؤسس بموجب القانون الصادر.

غصـن القانـون القديم، فـي نظـر سمـاذرز، بالتعاريـف الفضفاضـة، والثغرات الواضحـة. التجأ الرجل إلى شبكة الإنترنت، لافتقاره إلى ما يكفي من معرفة لمعالجة مكامـن الخلل فـي القانون القديـم؛ بغية البحث عمـا يطابق نموذجه مـن القوانين، التـي علمهـا جيداً: قانـون السير في ولايـة ماريلاند. عمـد سمـاذرز، بالنتيجة، إلى اقتباس العديد من فقرات القانـون الأخير. لم يحظر القانون العراقي، وفق ملاحظة الرجـل، الاقتراب إلى مسافة قصيرة من العربـة التي تتقدم السائق. تضمنت الفقرة (21 - 310) مـن قانـون ماريلاند ما يحتاجه من عبارات بذلك الصدد، لتشكل البند الثامـن عشر، من الفقرة الحادية عشرة، من مسودة قانونه الجديد: «لا يمكن للسائق الاقتراب من العربة التي تتقدمه بما يتجاوز مسافة معقولة، ويخالف قواعد السلامة، مـع الأخذ في الحسبان سرعة العربة الأخرى، وحركة السير، وحالة الطريق». استعان سماذرز، على حد سواء، بقانون ماريلاند لصياغة القواعد المتعلقة بالسرعة، وتغيير المجازات بصورة خطرة، وعدم تجاوب السائقين. إن كان القانون مفيداً في بالتيمور، فلا بد أنه سيكون مفيداً في بغداد.

توقـف سماذرز، محامي الإصابات الشخصية، بينما كان يعكف على وضع مسودة القانون الجديـد، عند الحقيقة المتمثلة في إغفال القانون القديم ما يتعلق بمقاضاة الشرطـة جراء إساءة السلوك. جسد ذلك في نظره نقصاً واضحاً، ليعمد إلى تشغيل حاسوبه المحمول، وطباعة الفقرة الآتية:

> «إن استخـدم ضابط الشرطة –العامل ضمن حـدود واجباته كونه موظفاً فـي وزارة الداخليـة– القوة المفرطـة عند القيام بعمليـة اعتقال، وسبب إصابة شخصيـة للآخرين، أو أضر، بما لا تقتضيـه الضرورة، بممتلكات الآخرين، فيمكن للشخص المصاب، أو صاحب الملكية المتضررة التقدم بدعـوى مدنية ضد وزارة الداخلية، في المحاكـم المدنية، للحصول على

التعويضات مقابل: (1) العلاج الطبي، (2) الضرر الناتج عن الانقطاع عن العمل، (3) الألم والمعاناة، (4) كلفة إصلاح الملكية المتضررة، أو قيمة الملكية ذاتها. إن تصرف ضابط الشرطة بتلك الطريقة عامداً، بصورة عدائية، فيمكن للشخص أن يتقدم بدعوى لمقاضاته على حد سواء».

ارتأى سماذرز في صياغته القانون الجديد نموذجاً للاحتلال المستنير. استشار الرجل قاضياً عراقياً، ملتزماً بالإطار العام لقانون العراق القديم، ليضيف ما هو ضروري من الإجراءات الوقائية ضد ما ينتج عن استخدام السلطة من تجاوزات. حمل سماذرز وثيقته بفخر إلى القصر الجمهوري، قبل أن يقدمها إلى فريق موظفي السلطة العاملين مع وزارة العدل العراقية. تعين عليهم دراسة القانون المقترح قبل إرساله إلى مكتب بريمر، بغية المصادقة عليه بصورة نهائية.

استدعى أعضاء الفريق سماذرز للتشاور بعد الاطلاع على مسودة قانونه الجديد. اتضح للرجل، ما إن وصل لمقابلتهم، أنهم يفتقرون إلى ما يتملكه من حماسة. تعين على أعضاء الفريق معالجة العديد من القضايا القانونية الأخرى: إعادة افتتاح المحاكم، وإعادة تأهيل السجون، وتعديل قوانين الجرائم. اتسم قانون السير الجديد بالتفاهة، بالمقابل، ناهيك عما طرحه الموظفون من تساؤلات عمن سيتولى تدريب قوات الشرطة، وإقامة المحاكم الجديدة، ومعالجة قضية الغرامات. لم تمتلك سلطة الائتلاف المؤقتة، في حينه، القدرة على متابعة تلك المسألة. استذكر أحد موظفي السلطة، بذلك الصدد، قائلاً: «لم يقل أحد إنها كانت تمثل فكرة سيئة، ولكن القضية تمحورت حول الأولوية والتوقيت». لم ينبذ الفريق، مع ذلك، عرض سماذرز بالمطلق. علم أعضاؤه برغبة الجنرال في وضع القانون الجديد، ليطالبوا سماذرز، في نهاية المطاف، بالعودة في أثناء بضعة أسابيع، بعد قيامهم باستشارة مجلس القضاة ووزارة الداخلية، التي تشرف على شرطة المرور.

التقى موظفو سلطة الائتلاف، بعد بضعة أسابيع، في أوائل شباط/ فبراير 2004، مجموعة من كبار ضباط المرور. حضر سماذرز اللقاء، متسلحاً بالعديد من النسخ عن مسودته. تملك الغضب العراقيين، الذين اطلعوا على الترجمة، ناهيك عما

اعتراهم من شكوك. لم يصدق أولئك أن الأمريكيين يمكن أن يقحموا أنفسهم في مثل تلك التفاصيل التافهة، ناهيك عن استيائهم من إمكانية فقدان السلطة التي تخولهم ابتزاز السائقين.

لم يتفاجأ سماذرز بذلك الموقف. تحدث بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «يضع القانون المعدل السلطة في أيدي الشعب، ويحاسب رجال الشرطة، ويمنعهم من تحصيل الأموال بصورة غير مشروعة. لا أعلم حقيقة ما كان يتلقاه أولئك في السابق، ولكن العديد منهم اتسموا بالثراء. كان لديهم العشرات من السيارات، ولم أكن لأسمح باستمرار ذلك».

عرض العراقيون صياغة مسودتهم الخاصة، واعدين بإنجازها في أسبوعين من الزمن، ليوافقهم موظفو السلطة. كانت أيام إصدار الأوامر إلى العراقيين قد ولت، كما هو مفترض.

تملك الغضب سماذرز بالنتيجة. ارتأى الرجل، بينما كان يغادر الاجتماع، أن الأمريكيين كرهوا خطته؛ لأنها لم تصغ في القصر، بينما كرهها العراقيون لما سيفقدونه من سلطة.

خاطبني سماذرز، بذلك الصدد، قائلاً: «مثل العاملون في سلطة الائتلاف المؤقتة مجموعة من المجادلين، الراغبين في إيجاد الحلول الكاملة، بنسبة مئة بالمئة، لأي من المشكلات. يمكن للحل الفاعل بنسبة ستين في المئة في يومنا هذا، في بعض الأحيان، أن يبدَّ ما يبلغ نسبة المئة بالمئة بعد ستة أشهر مقبلة. جسد ذلك بالضبط ما يحتاجه أولئك الناس. كانوا يحتاجون الاطلاع على أي من الإجراءات، مهما صغر شأنها، لتريهم أنك تفعل شيئاً في نهاية المطاف. لم ترسل واشنطن، علاوة على ذلك، سوى حفنة من المجادلين، الذين يقبعون في المنطقة الخضراء بغية المجادلة، أشهراً تلو الأخرى، دون الخروج بأي نتيجة في نهاية المطاف».

لم يتمكن سماذرز ألبتة من حضور الاجتماع الثاني. تعرض الموكب الذي كان ضمنه، في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير، إلى أحد كمائن المتمردين جنوب

بغـداد. قتل مترجمه، بالنتيجة، بينما انقلبـت سيارته رأساً على عقب، لتكسر ذراعه فـي موضعين، علاوة علـى ركبتيه، قبل أن يتم إجلاؤه، في وقت لاحق من ذلك اليوم، إلى مستشفى عسكري في ألمانية.

توجـه ضباط المرور العراقيون إلى المنطقة الخضراء، بينما كان الرجل يتعافى، بغيـة تقديم مسودتهـم الخاصة. كانوا قد كتبوها بالعربيـة، ليكلفوا موظفاً في وزارة الداخليـة بترجمتهـا إلى الإنجليزية، كـي يطلع عليها موظفو السلطـة. عجت الوثيقة بمـا بدا تافهاً مـن المحظورات، مثل: منـع الوقوف على مقاعد العربـات المتحركة، والتحـدث إلى السائقين، والتدخين في السيارات. جهل موظفو السلطة مغزى القيام بذلـك، بالنظر إلى أن العراقيين يدخنـون، على وجه التقريب، بما يفوق غيرهم على وجه البسيطة. ما الذي كان يدور بخلد الضباط العراقيين على وجه التحديد؟. فاقت مسودتهم، في الحقيقة، ما وضعه سماذرز سخافة.

تبيـن، فيمـا بعد، أن العراقيين ما قصدوا حظر التدخيـن في السيارات كافة، بل الحافـلات العموميـة فحسب، وأن ذلك ناتج عن خطأ فـي الترجمة - بما ينسجم مع الهفـوات التي عكرت صفـو العديد من محاولات سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارة بلد لا يتحـدث فيه سوى القليل من المديرين لغة المدارين. شكـر فريق السلطة العراقيين علـى المسـودة، واعداً بـإدراج عناصر منها في القانـون الجديد، قبـل أن يعمد إلى مزاوجتهـا مع مسودة سماذرز الأصلية. تبوأ القانون موقعاً متأخراً على لائحة المهام المحـددة في مكتـب المستشار العام، ليتـم إنجازه، في نهاية المطـاف، ناهيك عن مراجعته، وتوقيعه من قبل بريمر.

تضمنـت الوثيقة النهائية الكثير مما أورده سماذرز، لتدرج العشرات من الفقرات الجديدة؛ بغية إرضاء كل من العراقيين ومسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة، فيما يتعلق بـأدق التفاصيل: ضرورة ارتـداء المشاة -في العتمة أو الطقـس الغائم- ما هو فاتح اللون أو عاكس من الثياب. ضرورة إمساك المقود بكلتا يدي السائق. ضرورة الخلود إلـى الراحة مـدة خمس دقائق، في كل مـن ساعات القيادة الطويلـة، بالنظر إلى ما تسببه من تعب ونعاس.

جسد قانون المرور الجديد القرار السادس والثمانين لسلطة الائتلاف المؤقتة.

وقع بريمر، قبل مغادرته العراق، ما يعادل مئة قرار بالمجمل. اتسم بعضها بالأهمية، بطبيعة الحال، حيث أرسى القرار 96، على سبيل المثال، القواعد التمهيدية للانتخابات، بينما أدخل القرار 31 التعديلات على قانون العقوبات، وضمن القرار 19 حرية التجمع. افتقرت العديد من القرارات الأخرى، بكل الأحوال، إلى الواقعية والعملانية في بلد أنهكه التمرد. أدخل القرار 81 التعديلات على القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع، والتصميمات الصناعية، والمعلومات السرية، والدارات المتكاملة، بينما أضفى القرار 83 التغييرات على قانون النشر، وفصل القرار 59 إجراءات الحماية الممنوحة لمخبري الحكومة.

افترض العديد في مدينة الزمرد أن تغيير الأوضاع يقتضي تغيير القوانين، كما في الولايات المتحدة. لم تسر الأمور في العراق، بكل الأحوال، على ذلك النحو. لم يسهم القانون الجديد، إلى حد بعيد، في حل المشكلات المرورية. تعين إصلاح إشارات المرور، وتدريب ضباط الشرطة، ناهيك عن تسجيل السيارات، وضبط حركة الاستيراد. لم تكن القوانين لتشكل بديلاً عن العمل الفعلي المضني لإعادة بناء العراق.

لم يكن من العراقيين، بالطبع، سوى الاستخفاف بقانون المرور الجديد. لم يتم توزيعه بالمطلق على الضباط، أو إعلانه على الملأ. عمدت، عقب مغادرة بريمر، إلى سؤال صباح كاظم؛ المسؤول البارز في وزارة الداخلية، عما سيحل بقانون المرور الجديد. أجابني، بعد أن ارتفع صوته بالضحك، قائلاً: «يجسد الإرهاب اهتمامنا الرئيس. يتعين علينا التزام الواقعية. لم نصل بعد إلى المرحلة التي تمكننا من تطبيق قوانين المرور. يتسم القانون بالعظمة من الناحية النظرية، ولكن تركيزنا ينحرف عنه في الواقع. لا نملك الموارد لفرضه، ولا يمثل أولوية بالنسبة لنا».

أردف الرجل، علاوة على ذلك، قائلاً: «تخضع القوانين المعلنة تحت الاحتلال للتساؤل. تطرح علامة استفهام كبيرة هنا. يتعين علينا تقويمها. نحتاج فرض قوانين المرور وفق الطريقة العراقية. تصرف الأمريكيون داخل المنطقة الخضراء وكأنهم

يعيشـون في نيويورك، لا بغداد. لا يعود العمل الجيد بمثيلاته من النتائج ما لم يوافق اهتمامات البلد. لا تصلح الحلول الخارجية هنا. يتعين أن تتسم بالطابع العراقي. كان مـن الأجدر بهم السماح للعراقيين بتطوير تلـك القوانين، عوضاً عن فرض القوانين المستوردة من الولايات المتحدة».

دعـت اتفاقية الخامـس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر إلـى كتابة دستور مؤقت بحلـول الثامـن والعشرين من شباط/ فبرايـر. التقى رومـان مارتينيز وزميلان من فريق الحكم التابع للسلطة، في أوائل كانون الثاني/ يناير - بينما كان بريمر وأعضاء المجلس منهمكين في التباحث بشأن خطة المؤتمرات الحزبية المولودة ميتة - اثنين مـن المنفيين العراقييـن السابقين، مـن ذوي الخبـرات القانونية الواسعـة: أستاذ القانون في جامعة ديباو فيصل الإسترابادي، وسالم الجلبي، المحامي الدولي الدارس في جامعات يال، كولومبيا، ونورث ويسترن، الشبيه بعمه أحمد الجلبي. كان المجلس قـد تلقى بالفعل مسودتين، كتبت إحداهمـا من قبل سياسي كردي، والأخرى من قبل معـاون أحد الأعضاء من العـرب السنة، لترتئي سلطة الائتـلاف المؤقتة العديد من المشكلات فـي كل منهما. عمد المحاميان العراقيان إلـى كتابة المسودة، مطمئنين مارتينيـز إلى مباركة المجلس خطوتهما تلك، واعديـن بتضمينها لائحة من الحقوق التي تكفل الحريات الشخصية المنعدمة في العالم العربي.

قـرر بريمـر ومعاونوه، عوضاً عن فرض وثيقة أمريكية علـى العراقيين، السماح للإسترابادي والجلبي بمواصلة المهمة. أوكلت مسؤولية الصياغة للعراقيين منذ تلك اللحظـة فصاعداً. إن رغبت سلطة الائتلاف المؤقتة في إحداث التغييرات، فسيتعين علـى الأمريكيين التوجه إلى العراقييـن لمناقشتهم. مثّل ذلك انقلاباً كاملاً في نظر كل من الأمريكيين، الذيـن اعتادوا توجيه الأمور وفق طريقتهم الخاصة، والعراقيين الذين ألفوا التبعية لقرار بريمر النهائي، فيما يتعلق بالأمور كافة.

جسـد التحـول إشارة إلـى أن بريمر وأعضـاء سلطته قد بدؤوا أخيـراً في إدراك ضـرورة أداء الأمريكيين دوراً مساعداً، مع التدخل لمنع العراقيين من ارتكاب ما هو

فـادح من الأخطاء، لا أكثـر. أدرك الرجل ومعاونوه، في نهايـة المطاف، عبثية وضع الخطـط في واشنطن، ومحاولة فرضهـا على العراقيين، ناهيك عمـا يملكه آية الله السيستانـي مـن تأثير هائل. تخوف الأمريكيون، في الواقع، مـن إثارة استياء الرجل عبر التدخل المباشر في صياغة الدستور المؤقت.

أوضـح فريـق الحكم بجلاء، في أثنـاء أحد أوائل اللقاءات التـي تمت في القصر لإعـلام دوائر السلطة الأخرى بمجرى عملية الصياغة، أن الوثيقة تخص العراقيين، وأن الأمريكييـن سيـؤدون ما هو محدود من الأدوار. لـم يمنع ذلك، بالطبع، مسؤولي السلطة من التدخل، ومحاولة إحداث التغييرات. تجسد شغف الإسترابادي الأكبر في تضمين لائحة من الحقوق التي صاغها منعاً لقيام دكتاتورية أخرى. اشتملت مسودته الأصلية على حقـوق واضحة فيما يتعلق بالخصوصية، وحريـة التعبير، والمحاكمات السريعـة، والتعليـم، والرعايـة الصحية، والكفالـة الاجتماعية، ناهيك عـن إشارته إلـى ضرورة حصـول السلطات على المذكـرات قبل تفتيش محـال الإقامة الخاصة. أثـارت تلك الفقرة قلق مسؤولي سلطة الائتلاف العاملين مع وزارتي الداخلية والعدل العراقيتين. انهمكت قـوات الأمن العراقية في محاربة التمرد، فهل كانت بحاجة إلى الحصول على مذكرة، على سبيل المثال، إن تلقت معلومة عن صناعة أحدهم عبوات الطـرق الجانبية في منزله؟. عمل مسؤولو السلطـة على التأثير في أعضاء من فريق الحكم لتغيير تلك الفقرة، وهو ما حدث بالفعل. وافق الإسترابادي، في نهاية المطاف، على تغيير الفقرة، والسماح بالتفتيش بلا مذكرات «في أكثر الظروف إلحاحاً».

لـم تقارب مسودة الإسترابادي – الجلبي عدداً من أكثر المسائل إثارة للنزاع بين العراقيين: دور الإسلام في الحكم، وضع المنطقة الكردية المستقلة، وحقوق المرأة. تعين على تلك المسائل أن تناقش بين أعضاء المجلس.

لـم يوجـه بريمر، فـي خضم ذلـك، سوى تحذيـر واحـد: إن جعلـت الوثيقة من الإسـلام مصـدر التشريع الأوحد، كمـا أراد أكبر حزبين شيعييـن – بما يعني تمثيل الشريعة قانون البلاد – فسيقوم بالاعتراض على ذلك. تدخل الحاكم الأمريكي، على حد سـواء، للمساعدة في التوصل إلـى تسوية بشأن الحقـوق الكردية. حظي الأكراد

باستقلال حقيقي في ثلاث من المحافظات الشمالية منذ العام 1991، ولم يكونوا على استعداد للتخلي عن ذلك، بل القبول «باتحاد طوعي مع العراق»، إن سمح لهم بالإبقاء على حكومتهم المحلية، بما يمكنهم من الاعتراض على أي من القوانين الصادرة عن الحكومة الفيدرالية في بغداد. رغب الأكراد، علاوة على ذلك، في ضم مدينة كركوك الكردية تاريخياً، التي عمل صدام على نقل الآلاف من العرب إليها، ناهيك عن إصرارهم على الإبقاء على ميليشيا البشمركة الكردية، والحصول على عائدات النفط في مناطقهم.

عارض البنتاغون، ووزارة الخارجية، والبيت الأبيض على الدوام الفدرلة الإثنية في العراق. أيد بريمر تلك السياسة إلى أوائل كانون الثاني/ يناير، حين أدرك استحالة قبول الأكراد بدستور مؤقت لا ينص على منحهم، على أقل تقدير، منطقة مستقلة متعددة المحافظات، مع الحق الكامل بإدارتها. سعى الرجل إلى الوصول إلى تسوية بذلك الشأن، متوجهاً إلى الشمال لإجراء مشاورات مع القادة الأكراد، حيث استطاع التوصل إلى صفقة فيدرالية تاريخية: يمكن للأكراد استبقاء حكمهم الذاتي، بما يشمل المحافظات الثلاث، التي ستحظى بما يفوق المحافظات الأخرى من سلطات - عبر امتلاك القدرة، على سبيل المثال، على رفض بعض من القوانين الصادرة عن الحكومة المركزية - مقابل القبول بسلطتها على عدد من المسائل، بما يشمل السياسة المالية، والدفاعية، والخارجية. مثّلت تلك مرحلة بريمر الأفضل في العراق، متحرراً من سلطان سادته في واشنطن؛ بغية التوصل إلى سياسة براغماتية تستند إلى الواقع العراقي.

عمل معاونو بريمر على إرسال برقيات، عن المفاوضات الكردية، لإطلاع البيت الأبيض والبنتاغون على تفاصيلها، ليعبر كل من كوندوليزا رايس وبول وولفويتز عن اعتراضهما، ما إن أعلن بريمر عن اتفاقه مع الأكراد. أصر الثنائي على إزالة ما يشير إلى الحكم الذاتي الكردي من الدستور المؤقت، ناهيك عن ضرورة استناد الفيدرالية إلى حدود المحافظات، لا غيرها. تشبث الأكراد برأيهم، ليصر بريمر على موقفه أمام واشنطن. تراجع كل من رايس وولفويتز، في نهاية المطاف، ليفسحا المجال أمام بريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة للتقدم في المفاوضات النهائية بشأن الدستور المؤقت.

سميت الوثيقة، بحلول أواخر شباط/ فبراير، «القانون الإداري الانتقالي». عقد مجلس الحكم سلسلة من اللقاءات الماراثونية لمناقشة القضايا المتبقية. حلت المشكلة المتعلقة بدور الإسلام في الحكم ببراعة عبر عدّه «مصدراً» للتشريع، مع رفض أي من القوانين التي تناقض «معتقداته المقبولة كونياً». أسهمت الحصة الممنوحة للتمثيل النسائي، في الجمعية الوطنية، في الإقرار بضرورة تحقيق القانون الانتخابي الجديد «الغاية المتمثلة في تشكيل النساء ما لا يقل عن ربع عدد الأعضاء». تشاجر أعضاء المجلس، وغادروا المكان مرحلة من الوقت. رفض عدد من الأعضاء الشيعة المصادقة على الوثيقة المنجزة -مما أدى إلى تأجيل مراسم التوقيع ثلاثة أيام- لاعتراضهم على الفقرة التي تمنح الأكراد حق الاعتراض على الدستور الدائم (تم استخدام الفقرة لاحقاً من قبل العرب السنة، وإن أعوزهم النجاح، في محاولة لإعاقة الدستور). وافق الشيعة، في نهاية المطاف، على توقيع القانون الإداري الانتقالي، بعد إجراء المشاورات مع السيستاني. لم يتدخل بريمر، بكل الأحوال، بصورة مباشرة في مجرى الأحداث. عمل الرجل، برفقة الدبلوماسي البريطاني الأول في العراق، السير جيريمي غرينستوك، على المساعدة في حل الخلافات، لتتخذ القرارات النهائية من قبل العراقيين. تندر موظفو السلطة، فيما بينهم، بشأن عدم رؤية بريمر جالساً، يلتزم الهدوء، منذ زمن طويل.

تحدث عادل عبد المهدي، السياسي الشيعي الذي أسهم في إسقاط خطة المؤتمرات الحزبية، بذلك الصدد، قائلاً: «مثّل القانون الإداري الانتقالي نقطة تحول مهمة، عبر توقف بريمر عن التصرف مثل ديكتاتور».

أعلن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، في الأول من حزيران/ يونيو، أسماء أعضاء الحكومة المؤقتة التي ستتولى السلطة في الثلاثين من الشهر، الموعد المحدد لرحيل بريمر، وحل سلطة الائتلاف المؤقتة. سبق للإبراهيمي التشاور مع المئات من العراقيين، من الأساتذة الجامعيين، والقضاة، ورجال الدين، وأعضاء مجلس الحكم، ناهيك عن الالتقاء مع آية الله السيستاني، ولكن اختيار أعضاء الحكومة، الذي يمثل أهم الخطوات على طريق العراق نحو الديموقراطية، عقب الإطاحة بصدام، كان أبعد ما يكون عن الديموقراطية.

كان الإبراهيمي من قرر اختيار الأعضاء أو استبعادهم، في أثناء المشاورات مع جيري بريمر وبوب بلاكويل. لو أفسح المجال للعراقيين للاختيار، لكان ذلك أكثر ديموقراطية، ولكنه سيسبب قدراً أكبر من الفوضى، وهو ما لم ترغبه واشنطن على الإطلاق. لم تتسم أي من الانتخابات بالأهمية سوى تلك التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر - في الولايات المتحدة.

رغب الإبراهيمي في تقليص دور السياسيين في الحكومة المؤقتة، استناداً إلى رأيه المتمثل في أن حلول التكنوقراط محل السياسيين سيسهم في إنجاح الأمور، ويقلل من قابلية استخدام مواقعهم لتشجيع حزب دون آخر.

لقيت إستراتيجية الإبراهيمي المعارضة من ثلاثة أطراف. جادل بريمر وبلاكويل على ضرورة ضم أعضاء مجلس الحكم، وفق المبدأ القائل بأفضلية التعامل مع الشيطان الذي تعرف.

تدخل السيستاني، على حد سواء، بعد أن أرسل له الإبراهيمي لائحة بأسماء أربعة من المرشحين لتولي رئاسة الحكومة: إياد علاوي؛ الشيعي العلماني الذي يترأس حركة «الوفاق الوطني العراقي»، وعادل عبد المهدي، الشيعي المتدين، المنتمي إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وإبراهيم الجعفري، الشيعي المتدين الآخر، المنتمي إلى حزب الدعوة، وحسين الشهرستاني، الشيعي المعتدل، والمستقل. مثّل الشهرستاني، العالم النووي، الذي سجن من قبل صدام لرفضه العمل على مشروعات التسلح، والمرشح المفضل لدى الإبراهيمي، بينما رغب بريمر وبلاكويل في اختيار علاوي، البعثي السابق، الذي تلقى الأموال سنوات من السي آي أيه. لم يكن علاوي ليتقاعس عن محاربة المتمردين، في نظر الرجلين، ناهيك عن قدرته على إقناع البعثيين السابقين، ممن انضموا إلى المقاومة، بإلقاء أسلحتهم. لم يكن السيستاني يفضل مرشحاً بعينه. أوضح الرجل بكل بساطة، عبر أحد المبعوثين، أن علاوي، وعبد المهدي، والجعفري كانوا من المقبولين لديه، دونما ذكر للشهرستاني. أزال الإبراهيمي اسمه من اللائحة، ليضع علاوي مكانه. كان الأخير علمانياً، ورجل أمريكة المفضل، ليقع الاختيار عليه في نهاية المطاف.

طالب أعضاء مجلس الحكم بمنح المناصب العليا في الحكومة المؤقتة إلى قادة الأحزاب السياسية، ناهيك عن معارضة خيار الإبراهيمي، المتمثل في وزير الخارجية السابق عدنان الباجه جي، لمنصب الرئاسة. كان الباجه جي، السني العلماني، مقرباً من الأمريكيين، وأحد حلفاء بريمر في المجلس، ناهيك عن دعوته، من قبل لورا بوش، لحضور خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير. شكك بعض من زملاء الباجه جي في المجلس بحياديته، ليدعموا منافسه السني غازي الياور، الشيخ القبلي ورجل الأعمال المفتقر إلى الخبرة في الحكم، بما يتجاوز مرحلة الأشهر العشرة التي أمضاها في المجلس. سحب الباجه جي ترشيحه لمنصب الرئاسة، في نهاية المطاف، ليرغم الإبراهيمي على اختيار الياور.

أثرت الضغوط الممارسة من قبل بريمر، وبلاكويل، والمجلس في خيارات الإبراهيمي، ليسمّي الجعفري وروش شاويس، المنتمي إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني، نائبين للرئيس. عين سياسي كردي آخر نائباً لرئيس الوزراء، بينما اختير ثالث لمنصب وزير الخارجية. أصبح عادل عبد المهدي وزيراً للمالية، بينما تولى قيادي في الحزب الإسلامي العراقي وزارة الصناعة. أوكلت مسؤولية وزارة الداخلية العتيدة إلى قيادي في أحد الأحزاب الأخرى.

سعى الإبراهيمي المنهك إلى الحفاظ على رباطة جأشه، في أثناء الاحتفال بإعلان التشكيلة الحكومية، في برج الساعة الذي كان يمثل متحف صدام الشخصي، داعياً الحكومة الجديدة «بالفاعلة والقادرة». لم يفعل الرجل الكثير، بكل الأحوال، لإخفاء خيبة أمله خلف الأضواء. رغب الإبراهيمي في تشكيل حكومة علمانية محايدة، ليعيقه كل من مسؤولي السلطة وأعضاء المجلس عن الوصول إلى مبتغاه. شعر الرجل بتعرضه للاستغلال. لم يرغب الأمريكيون في الاستماع إلى نصحه، بل الحصول على مصادقته، لا أكثر.

خاطبني أحد معاونيه، في وقت لاحق، قائلاً: «أضعنا فرصة عظيمة، ولكن ذلك يندرج ضمن قصة الأمريكيين في العراق: الفرص الضائعة».

سار المخطط الموضوع على النحو الآتي: بقاء الحكومة المؤقتة، التي اختارها الإبراهيمي، في السلطة سبعة أشهر، إلى كانون الثاني/ يناير 2005، موعد عقد

انتخابات الجمعية الوطنية، حيث تشكل الأخيرة حكومة جديدة، وتصوغ، بما هو أكثر أهمية، مسودة دستور البلاد الدائم. ستعقد انتخابات أخرى، في كانون الأول/ ديسمبر 2005، بعد مصادقة الناخبين على الدستور في استفتاء وطني، لاختيار قادة الحكومة الجديدة، وفق ما يرد في الدستور.

مثلت تلك عملية معقدة، ولكن أهم خطواتها الثلاث كانت الأولى بوضوح. سيعتمد الدستور، والحكومة المنبثقة عنه، على تركيبة الجمعية المنتخبة في كانون الثاني/ يناير. هل ستخضع لهيمنة المتطرفين الدينيين؟، ما الدور الذي سيؤديه المعتدلون والعلمانيون؟، وماذا عن دور المرأة والأقليات؟. ستتوقف الإجابة، بالقدر الأكبر، على قانون الانتخابات الموضوع من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

لم يحظَ قانون الانتخابات بأي مما لقيته الحكومة المؤقتة من اهتمام. تمت مناقشة القرارات الرئيسة من قبل فريق الحكم، بالتشاور مع مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في شؤون الانتخابات، الذين قدموا إلى العراق بصحبة الإبراهيمي. أُبقي العراقيون بعيداً عن المسألة، لعدم رغبة سلطة الائتلاف في تعقيد الأمور، من جهة، والافتقار إلى آلية ملائمة لإشراكهم في المداولات، من جهة أخرى، حيث كان مجلس الحكم قد حل نفسه في الأول من حزيران/ يونيو، بينما كانت حكومة علاوي في طور الانطلاق.

تجسد العائق الأكبر أمام عقد الانتخابات في الافتقار إلى إحصاء حديث للسكان - كما حدث مع فريق الحكم، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، حين رغب في تنظيم انتخابات قبل تسليم السيادة. لم يكن هنالك من طريقة دقيقة، من دون الإحصاء السكاني، لمعرفة عدد ساكني كل من المحافظات، وتقسيم المحاصصات، من ثمّ في الجمعية الوطنية.

ارتأى فريق الأمم المتحدة عدم وجود طريقة معقولة، لإجراء إحصاء وطني شامل، قبل كانون الثاني/ يناير 2005، التاريخ الذي حدده الدستور المؤقت لإجراء الانتخابات الأولى. أخبر فريق الأمم المتحدة، الذي وضع إجراء انتخابات متكاملة

فوق كل الاعتبارات، سلطة الائتلاف المؤقتة أن السبيل الوحيد للتقيد بالموعد النهائي يتمثل في جعل البلد برمته دائرة انتخابية واحدة. تعين على العراقيين جميعاً، بغض النظر عن أماكن وجودهم، الاختيار من لائحة المرشحين ذاتها. أمكن للأخيرين بدورهم اختيار الترشح بصورة مستقلة، أو ضمن قوائم جماعية مع أعضاء آخرين في أحزابهم، بحيث تحدد النتائج التي يحوزها كل من الأحزاب عدد مقاعد أعضائه في الجمعية.

بدا الأمر معقولاً من الناحية التقنية، وإن اتسم بالتعقيد، مع احتوائه على العديد من الثغرات. منح النظام الجديد الأحزاب الكبيرة أفضلية واضحة على المستقلين والأحزاب الصغيرة، بما يعني أن الحزبين الكرديين المهيمنين، والشيعيين الدينيين، والمجلس الأعلى والدعوة، اللذين يمثلان أكبر أحزاب طائفتهما، سيفوزون على الأرجح بغالبية واضحة من المقاعد، مع ما يصاحب ذلك من تهميش للمعتدلين والعلمانيين. جسد التمثيل السني مشكلة على حد سواء: إن منعت المخاطر الأمنية إجراء الاقتراع في أجزاء من البلاد، فلن يكون من الممكن تخصيص مقاعد عنها في الجمعية، ليخرج ساكنوها خالي الوفاض. لم يحظَ السنة، علاوة على ذلك، بما هو كبير من الأحزاب، مما أضعف موقفهم بصورة إضافية.

لم تجسد الدائرة الانتخابية الواحدة الخيار الوحيد المطروح على الطاولة. أكد عديدٌ من موظفي السلطة إمكانية توظيف قاعدة البيانات الوطنية، المستخدمة في توزيع حصص الطعام الشهرية، لتقدير عدد ساكني كل من المحافظات، بصورة معقولة نسبياً. كان السيستاني قد اقترح المقاربة ذاتها، في السابق؛ بغية الالتفاف على مسألة الإحصاء.

أثارت فكرة إجراء انتخابات الدائرة الواحدة جدلاً مكثفاً داخل إدارة بوش. عارض كل من البنتاغون، ووزارة الخارجية، ومكتب نائب الرئيس الفكرة لما تمنحه من تفوق للأحزاب الشيعية الدينية، بينما تملك القلق بريمر والبيت الأبيض من استخدام قاعدة البيانات، لما يمكن أن يثيره من اعتراضات العراقيين – الشيعة، على وجه الخصوص، الذين يعتقدون أن حكومة صدام ما احتسبت أعدادهم على

الوجه الصحيح - ناهيك عما يمكن أن يسببه من تأجيل. لم يكن ذلك مقبولاً بالفعل للحاكم ومستشاري الرئيس.

خاطبني مسؤول بارز في سلطة الائتلاف المؤقتة، بذلك الصدد، قائلاً: «تحدث العديد منا قائلين بأن نظام الدائرة الانتخابية الواحدة يشكل كارثة، ناهيك عن إمكانية الحصول على نظام تمثيلي نسبي باستخدام قاعدة البيانات، ليضرب بريمر ورؤساؤه في واشنطن بأقوالنا عرض الحائط. لم تمثل آلية إجراء الانتخابات سوى مسألة ثانوية في نظرهم. تجسد ما كان يهمهم، بما يفوق أياً من الأمور الأخرى، في عقدها وفق الموعد المحدد، ليغلبوا الشكل على المضمون».

وقع بريمر، في الخامس عشر من حزيران/ يونيو، قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 96. نص الأخير على جعل العراق «دائرة انتخابية واحدة».

المنطقة الخضراء، المشهد الحادي عشر

كتب جوشوا بول، موظف سلطة الائتلاف الشاب، قبل ما يقارب الشهر من تسليم السيادة، طرفة على جهاز حاسوبه، ليرسلها إلى عدد من الأصدقاء في القصر. عمد الأخيرون بدورهم إلى إرسالها إلى أصدقائهم، الذين فعلوا الأمر ذاته. اطلع جميع ساكنو المنطقة الخضراء جميعاً، على وجه التقريب، على الطرفة، في أقل من أسبوع من الزمن:

سؤال: لم عبرت الدجاجة العراقية الطريق؟

سلطة الائتلاف المؤقتة: تشير حقيقة عبور الدجاجة الطريق إلى انتقال سلطة صنع القرار إليها قبل الموعد المحدد لانتقال السلطة في الثلاثين من حزيران/ يونيو. أصبحت الدجاجة، من الآن فصاعداً، مسؤولة عن قراراتها الخاصة.

هاليبرتون: طلب منا مساعدة الدجاجة على عبور الطريق. لن تكلف هذه العملية سوى 326.004 دولاراً، بالنظر إلى المخاطر المحيطة بعبور الطريق، وندرة أعداد الدجاج.

رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر: تمثل الدجاجة أداة للاحتلال البغيض، وسيتم قتلها.

الشرطة العسكرية الأمريكية: تم توجيهنا لتهيئة الدجاجة لعبور الطريق. دهس الجنود الدجاجة مرات عدة، في سياق الإعداد لعملية العبور، قبل نتف ريشها. نأسف بشدة لحدوث أي انتهاكات لحقوق الدجاج في أثناء القيام بذلك.

البشمركة: عبرت الدجاجة الطريق، وستواصل القيام بذلك، كي تظهر استقلاليتها، وتنقل ما تحتاج من أسلحة للدفاع عن نفسها. ستدعى الدجاجة، بكل الأحوال، في المستقبل بالبطة، منعاً لحدوث المشكلات، ناهيك عن ارتدائها منقاراً بلاستيكياً.

قناة الجزيرة: أرغمت الدجاجة على عبور الطريق مرات عدة، تحت تهديد السلاح، من قبل مجموعة كبيرة من جنود الاحتلال، وفقاً لشهود العيان. أطلق

الرصاص على الدجاجة، فيما بعد، بصورة متعمدة، في مثال آخر على استهداف الدجاج العراقي البريء.

السي آي أيه: لا يمكننا تأكيد أو نفي أي تورط في حادث عبور الدجاجة الطريق.

المترجمون (بلغة ركيكة، وغير مفهومة): عبرت الدجاجة الطريق؛ لأنها تتحدى القوانين.